Global Center for Good Governance in Tobacco Control

ملخص تنفيذي

هذا هو التقرير الثاني لإقليم شرق المتوسط بشأن مؤشر تدخلات دوائر صناعة التبغ. وتعرض الأدلة المستقاة من تسعة بلدان (مصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وعُمان وباكستان والسودان) أشكالًا مختلفة من تدخلات دوائر صناعة التبغ واستجابات الحكومات لهذه الأشكال من التدخل.

وعلى أن بعض الحكومات لم تسمح لدوائر صناعة التبغ أن تتدخل في إعداد السياسات، فقد عرَّضت حكومات أخرى نفسها لتدخلاتها؛ فقد تلقَّى وأيَّد بعضها تبرعاتها، وتعاون معها، وشاركها في فعاليات، وسمح لها ببيع منتجات التبغ الجديدة في بلاده. ومنحت بعض الحكومات صك الاعتراف بقطاع صناعة التبغ من خلال تقديم الجوائز وتصويره على أنه من القطاعات النموذجية. هذه الحالات من التدخل تشبه ما حدث في مناطق أخرى في العالم، كما يعكسه المؤشر العالمي لتدخلات دوائر صناعة التبغ لعام 2023.

يرى قطاع صناعة التبغ إقليم شرق المتوسط سوقًا رائجًا لمنتجاته وفرصة للتوسع، كما تجلَّى من عمليات استحواذ شركات التبغ عبر الوطنية على الشركات المحلية وعملياتها في بيع منتجاتها (انظر إلى الجدول رقم 1).

جرى توثيق واستعراض الأدلة المستمدة من البلدان التسعة عن الفترة من أبريل 2021 إلى مارس 2023 بهدف التحقق من مدى امتثال الحكومات لتنفيذ المبادئ التوجيهية للمادة رقم 5-3. وأعد تحالف مكافحة التبغ في جنوب شرق آسيا الاستبيان الذي شاركت فيه البلدان لإعداد تقاريرها المعنية، بناءً على التوصيات التي حددتها المبادئ التوجيهية للمادة رقم 5-3. كل المعلومات المستخدمة في التقرير مستقاة مما هو متاح في النطاق العام.

ويغطي المؤشر سبعة مؤشرات قائمة على التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية للمادة رقم 5-3. وتُصنَّف البلدان بترتيبها بدءًا من أقل الدرجات إلى أعلاها، حيث تشير الدرجات الأقل إلى امتثال أفضل للمبادئ التوجيهية للمادة رقم 5-3.

بالنظر إلى السلوك التاريخي لقطاع صناعة التبغ في بلدان إقليم شرق المتوسط وممارساته الخبيثة الحالية - خاصةً في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أصبح واضحًا أنه لم يتغير كثيرًا. ومن هنا تبرز أهمية فضح ممارساته من خلال مؤشر تدخلات دوائر صناعة التبغ، حيث تُقدَّم الوثائق ويُثبَت بالأدلة أن هذا القطاع لا يُرجَّح أن يتغير إلا إذا أُدرجت آليات ردع ضمن الممارسات المعنية بمكافحة التبغ في إقليم شرق المتوسط، وإذا نُفِّذت المادة رقم 19 من الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تنفيذًا تامًا وبما يحقق أقصى ما تَعِد به من إمكانات.

د.جواد اللواتي، كبير المستشارين في برنامج مكافحة التبغ، وزارة الصحة، عُمان

الجدول رقم 1: شركات التبغ الرئيسية العاملة في تسعة بلدان

مصر	الشركة الشرقية إيسترن كومباني، وفيليب موريس الدولية، وشركة التبغ البريطانية الأمريكية
جمهورية إيران الإسلامية	شركة تبغ إيران، واليابان الدولية للتبغ، وشركة التبغ البريطانية الأمريكية
العراق	الشركة العامة للتبوغ والسكاير، والموزعون المحليون للماركات العالمية
الأردن	فيليب موريس الدولية، واليابان الدولية للتبغ، وشركة التبغ البريطانية الأمريكية
الكويت	فيليب موريس الدولية، وشركة التبغ البريطانية الأمريكية، واليابان الدولية للتبغ، وشركة إمبريال براندز
لبنان	حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي)، وفيليب موريس الدولية، واليابان الدولية للتبغ
عُمان	موزعون محليون: كيمجي رامداس (ماركات فيليب موريس الدولية)، وإينهانس عُمان (ماركات شركة التبغ البريطانية الأمريكية)
باكستان	شركة التبغ البريطانية الأمريكية، وفيليب موريس الدولية، وشركة إمبريال براندز
السودان	اليابان الدولية للتبغ (مصنع حجار للسجائر والتبغ)، وشركة التبغ البريطانية الأمريكية (شركة النيل الأزرق للسجائر)

الشكل رقم 1: الترتيب الكلي لتدخلات دوائر صناعة التبغ

يوضح الشكل رقم (1) ترتيب البلدان، حيث تسجل عُمان أقل الدرجات وأقل مستويات تدخل دوائر صناعة التبغ، مقارنةً بما سجله **الأردن** من مستوى عالٍ من التدخل. كما تُظهر البلدان الأخرى أن تدخلات دوائر صناعة التبغ قائمة فيها، وتواصل الحكومات الانصياع لأنشطة الضغط التي تمارسها بطرق مختلفة.

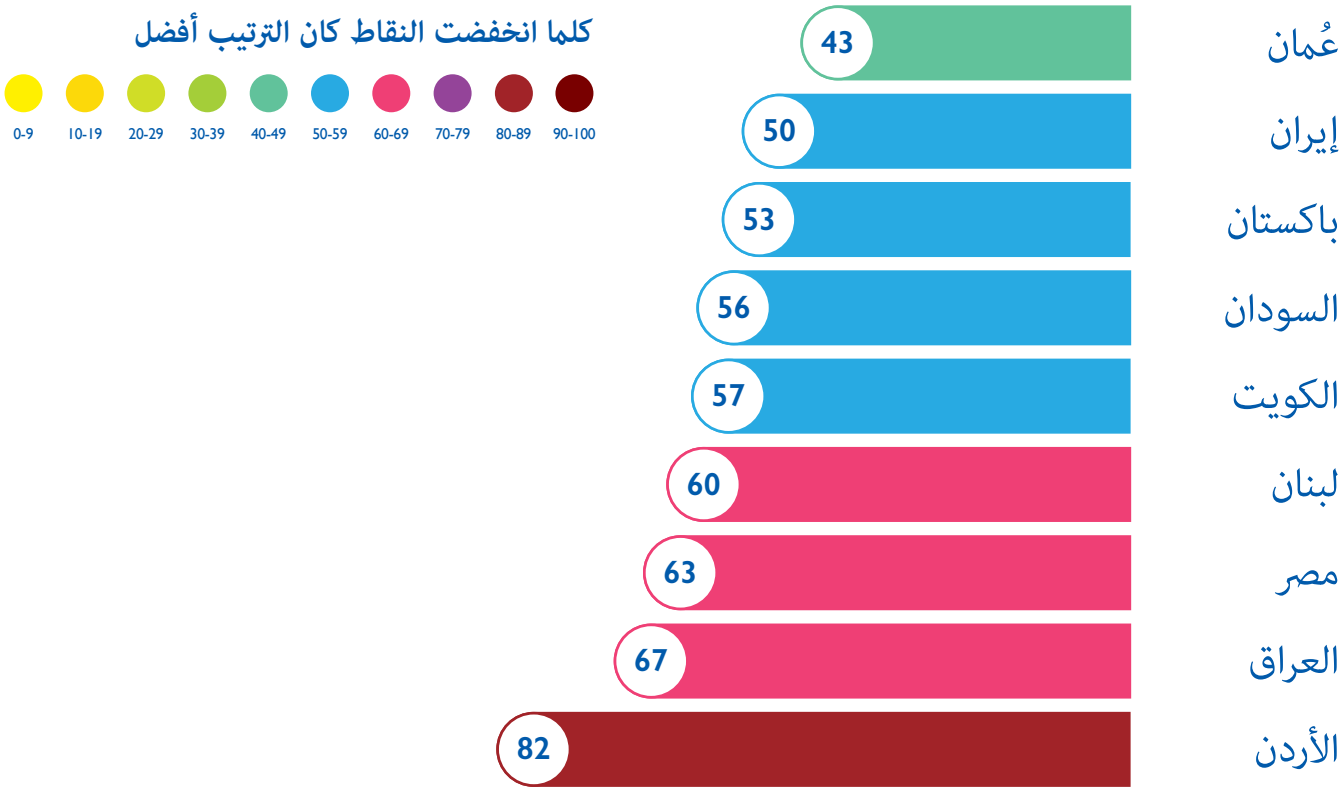

النتائج الرئيسية

- على الرغم من عدم سماح عدة بلدان لتدخل دوائر صناعة التبغ في إعداد سياسات مكافحة التبغ، فإنها لا تزال تجد طرقًا للتأثير على السياسات – بوسائل منها الهيئات الوطنية لتوحيد المعايير - وللسماح ببيع منتجاتها الجديدة وتأخير تنفيذ قوانين مكافحة التبغ.
- **حظرت** إيران أنشطة المسؤولية الاجتماعية لشركات التبغ، ولا تؤيد هذه الأنشطة حكومات **العراق والكويت والسودان**.
- في حين لم تمنح **عُمان** أي مزايا لقطاع صناعة التبغ، فقد منحتها بلدان أخرى - مثل الإعفاءات الضريبية، وتأخير تنفيذ التشريعات، وإنشاء مصنع جديد.
- تسمح كل البلدان التسعة للمسافرين الدوليين بإحضار كمية معينة من التبغ المعفي من الرسوم الجمركية إلى البلاد، وهو ما يستفيد منه القطاع.
- لا يؤيد المسؤولون **الحكوميون** في السودان أي فعاليات للتبغ ولا يدخل في أي شراكات مع القطاع، في حين يشترك المسؤولون في معظم البلدان مع القطاع بطرق مختلفة.
- لم يُعد أي بلد من البلدان التسعة إجراءً بشأن التفاعل مع قطاع صناعة التبغ. أما الأفراد والكيانات التي يمولها القطاع في هذه البلدان والقائمة بأنشطة الضغط، فهي غير مسجلة ولا يُفصح عن صلاتها به في المجال العام.
- لدى أربعة بلدان، **مصر وإيران والعراق ولبنان**، مؤسسات تبغ مملوكة للدولة حيث ينشأ التعارض مع أعمال الحكومات عندما تضمن حماية القطاع ونموه في الوقت الذي تنفذ فيه اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ للحد من استعمال التبغ.
- لم تتبع/تنفذ معظم الحكومات مدونة لقواعد السلوك للمسؤولين الحكوميين، بما ينص على إجراء يجب اتباعه عند التفاعل مع قطاع صناعة التبغ. ولا يوجد سجل عام يشير إلى أن الحكومات انتهجت برنامجًا لرفع مستوى الوعي بصورة منتظمة في الإدارات الأخرى بشأن المادة رقم 5-3.
- **أما لبنان وعمان** فهما يعرضان أعلى مستويات التحسن في تنفيذ المبادئ التوجيهية للمادة رقم 5-3، في حين تراجعت المستويات في **إيران والسودان والأردن وباكستان والعراق** مقارنةً بمستوياتها في مؤشر عام 2021.

تُعتبر المادة رقم 5-3 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أداة قوية يمكنها أن تصد قطاع صناعة التبغ عن تقويض سياسات مكافحة التبغ؛ إلا أن تقاعس بعض الحكومات عن استخدام هذه المبادئ التوجيهية لحماية مواطنيها هو تصرف في منتهى الاستهتار. فكلما أخَّرنا مساعينا في التصدي لهذه الممارسات، مكَّنَّا القطاع من أن تكون له الغلبة. لذا يتعين على الحكومات أن تتخذ ما يلزم من إجراءات للإسراع بتطبيق هذه المبادئ لكي تُجبر القطاع على التراجع وتحصِّن ما تقوم به من تدخلات لحماية الصحة العامة.

سمو الأميرة دينا مرعد، الأردن

التوصيات

تستطيع الحكومات حماية سياساتها المعنية بمكافحة التبغ باتباع التدابير التالية:

1. بناء الوعي وتشكيله على مستوى جميع فروع الحكومة بشأن ضرورة حماية سياسات مكافحة التبغ من المصالح التجارية لقطاع صناعة التبغ والمصالح الأخرى الراسخة، من خلال تنفيذ برامج توعية منتظمة بشأن المادة رقم 5-3.

2. انتهاج سياسة واضحة للحكومة تضمن الشفافية عند التفاعل مع قطاع صناعة التبغ. ويمكن أن تكون في شكل مدونة لقواعد السلوك يتبعها جميع المسؤولين الحكوميين، بهدف توجيه أشكال تفاعلهم مع قطاع صناعة التبغ، الذي يجب أن تقتصر فقط على ما تقتضيه الضرورة. والتوسع في المدونة الحالية لقواعد السلوك لأعضاء لجنة مكافحة التبغ بهدف تغطية الحكومة بأكملها وسد أي ثغرات.

3. تجريد أنشطة المسؤولية الاجتماعية لشركات التبغ من الصورة الطبيعية التي ترسمها، وحظر التبرعات المقدمة في إطار هذه الأنشطة، كما توصي به المبادئ التوجيهية للمادتين رقم 5-3 و13 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

4. استبعاد قطاع صناعة التبغ من دوائر الأطراف المعنية في كل مراحل إعداد السياسات الصحية. وإنهاء التعاون القائم مع دوائر صناعة التبغ لإجراء البرامج التدريبية أو أنشطة إنفاذ القانون.

5. معالجة حالات تعارض المصالح وتحقيق الاتساق في السياسات على مستوى جميع القطاعات. وإصدار سياسة بشأن تجنب أي معاملة تفضيلية لمؤسسات صناعة التبغ المملوكة للدولة.

6. تطبيق إجراء للإفصاح عن السجلات التي تتضمن جميع أشكال التفاعل مع قطاع صناعة التبغ وممثليه.